A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

H/LD/WG/15/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 25 أغسطس 2026

الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية

الدورة الخامسة عشرة
جنيف، من 26 إلى 28 أكتوبر 2026

وثيقة مراجَعة تقترح تعديلات على اللائحة التنفيذية بشأن إلغاء شرط الانتماء لصنف واحد

من إعداد المكتب الدولي

معلومات أساسية

1. ناقش الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (المشار إليه فيما يلي بعبارة "الفريق العامل")، في دورته الرابعة عشرة المعقودة في الفترة من 6 إلى 8 أكتوبر 2025، الوثيقة H/LD/WG/14/3، المعنونة "التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية بشأن إلغاء شرط الانتماء لصنف واحد". وتتضمن الوثيقة اقتراحاً بتعديل القاعدتين 7 و33 من اللائحة التنفيذية لوثيقة جنيف (1999) لاتفاقية لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (المشار إليها فيما يلي بعبارة "اللائحة التنفيذية")، فضلاً عن إدراج قاعدة جديدة وهي القاعدة 8(ثانياً)، بهدف إلغاء الشرط الحالي الذي ينص على لزوم أن تنتمي جميع التصاميم الواردة في طلب دولي واحد إلى الصنف نفسه من تصنيف لوكارنو.

2. ويهدف هذا الاقتراح إلى تكييف نظام لاهاي مع احتياجات المستخدمين المتغيرة في ظل البيئة الحالية للتكنولوجيا والتصاميم، إذ يقوم عدد متزايد من الأطراف المتعاقدة بتعديل أطره القانونية للسماح بعمليات إيداع متعددة الأصناف.

الغرض من هذه الوثيقة

3. خلال مناقشة هذا الاقتراح في الدورة الرابعة عشرة، أيد الفريق العامل بشكل عام إلغاء شرط الصنف الواحد، معترفاً بالفوائد المحتملة لذلك، مثل تبسيط الإجراءات، وتوفير التكاليف، والتوافق بشكل أوثق مع الممارسات المتطورة في مجال التصاميم. غير أن عدة وفود أعربت عن شواغل محدّدة أو طلبت توضيحات.

4. ونتيجة لذلك، طلب الفريق العامل من المكتب الدولي إعداد وثيقة، لمناقشتها في دورته المقبلة، تأخذ في الاعتبار التعليقات التي أبداها الوفود[1].

5. وبناءً على ذلك، تحلّل هذه الوثيقة التعليقات التي أدلت بها الوفود خلال الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل، وترد على الشواغل التي أُثيرت. كما تتضمن الوثيقة تعديلاً على الصياغة المقترحة للقاعدة الجديدة 8(ثانياً)، بهدف معالجة جميع السيناريوهات المحتملة الناشئة عن التفاعل بين الإعلانات. وفي نهاية المطاف، تهدف هذه الوثيقة إلى مساعدة الفريق العامل في مواصلة النظر في إمكانية إلغاء شرط الصنف الواحد، بغرض توصية جمعية اتحاد لاهاي باعتماد التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية.

[1] انظر(ي) الفقرتين 10 و11 من الوثيقة H/LD/WG/14/10 Rev. "ملخص الرئيس".

6. وتنقسم الوثيقة إلى ثلاثة أقسام، بحيث يسبق تحليل التعليقات التعديل المقترح على القاعدة 8(ثانياً) ، ثم تأتي الخلاصة.

تحليل التعليقات التي أُبديت في الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل

تأييد واسع من الوفود

7. أقرّ عدد كبير من الوفود بفوائد إلغاء شرط الصنف الواحد وأعرب عن تأييده العام لهذا الاقتراح.

8. وأكدت المداخلات المؤيدة أن إلغاء شرط الصنف-الواحد من شأنه تبسيط الإجراءات الشكلية المرتبطة بإيداع طلب دولي، وتخفيض التكاليف على المودعين من خلال تفادي الحاجة إلى إيداع طلبات منفصلة للتصاميم في أصناف لوكارنو المختلفة، وجدعل نظام لاهاي أكثر جاذبية وتنافسية.

9. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت عدة وفود أن هذا التغيير سيجعل نظام لاهاي متوافقاً مع الأطر التشريعية لعدد متزايد من الأطراف المتعاقدة، مما يقلل من التباينات الإجرائية بين الأنظمة الدولية والوطنية.

10. وعلاوة على ذلك، أبرزت عدة وفود أهمية هذا الاقتراح بالنسبة للتصاميم التي تدمج بين العناصر المادية والرقمية، مثل واجهات المستخدم المصورة (GUIs) في المنتجات المادية، حيث قد يتطلب السعي للحصول على حماية مستقلة لكل عنصر من العناصر المكونة للتصميم إيداع طلبات في إطار أصناف مختلفة من تصنيف لوكارنو. وقد اعتُبرت إمكانية حماية تلك التصاميم من خلال طلب دولي واحد وسيلةً مهمةً لمواءمة نظام لاهاي مع الممارسات الحالية للمستخدمين في البيئة الحالية للتكنولوجيا والأسواق[2].

الأثر المالي

11. في إطار المناقشة حول الآثار العملية المترتبة على إلغاء شرط الصنف الواحد، طرح أحد الوفود سؤالاً بشأن الأثر المالي المحتمل للتعديل المقترح على اللائحة التنفيذية. وعلى وجه الخصوص، استفسر الوفد عما إذا كان السماح بإيداع طلبات متعددة الأصناف قد يؤثر على الاستدامة المالية لنظام لاهاي، ذلك أن انخفاض عدد الطلبات الدولية من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض إيرادات الرسوم الأساسية للمكتب الدولي. وعند تقييم هذه المسألة، يجب الموازنة بين سيناريوهين ماليين مختلفين. فمن ناحية، قد يتيح إلغاء شرط الصنف الواحد لبعض المستخدمين إمكانية دمج الطلبات الدولية المنفصلة حالياً في طلبات واحدة متعددة الأصناف. ومن ناحية أخرى، قد يدفع الإبقاء على شرط الصنف الواحد المستخدمين الاستراتيجيين إلى تجاوز نظام لاهاي تماماً، والتوجه إلى قنوات الإيداع المباشر الوطنية أو الإقليمية التي تقبل الطلبات المتعددة الأصناف. وبالتالي، فإن السؤال الأساسي ليس ما إذا كان هناك احتمال لحدوث انخفاض في الإيرادات، بل أي السيناريوهين يمثّل الخطر الأكبر على الاستدامة المالية للنظام: انخفاض الإيرادات الناجم عن الدمج أم عن انصراف المستخدمين.

12. وللإجابة على هذا السؤال، أجرى المكتب الدولي تحليلاً إحصائياً شاملاً لسلوكيات الإيداع خلال السنوات الأخيرة[3]. ولأغراض ذلك التحليل، استُخدمت الطلبات المودعة من قبل المودع نفسه عبر أصناف لوكارنو المختلفة خلال فترة أسبوع واحد (يُشار إليها فيما يلي بعبارة "الطلبات المفترضة المتعددة الأصناف") كمؤشر على نية إيداع طلبات متعددة الأصناف[4].

انخفاض الإيرادات الناجم عن عملية الدمج

13. أولاً، فيما يخص مسألة الدمج، تشير البيانات إلى أن الطلبات المفترضة المتعددة الأصناف تمثّل حوالي 23.8 في المائة من إجمالي الطلبات الدولية في عام 2025[5]. ومع ذلك، فإن الإمكانات الفعلية لدمج الطلبات أقل بكثير مما توحي به تلك النسبة المئوية الأولية، وذلك لسببين:

"1" في الوقت الحالي، وبموجب نظام لاهاي، يكون كل طرف متعاقد يتم تعيينه في طلب دولي معيّناً فيما يتعلق بجميع التصاميم الواردة في ذلك الطلب؛ فلا يُسمح بتعيين طرف متعاقد فيما يتعلق ببعض التصاميم فقط الواردة في الطلب نفسه. وبالتالي، فإن دمج الطلبات التي تستهدف أسواقًا مختلفة سيُجبر المودع على تعيين جميع الأطراف المتعاقدة المعنية ودفع رسوم التعيين المتعلقة بها، وذلك فيما يتعلق بجميع التصاميم الواردة في الطلب الدولي، بما في ذلك الأسواق التي لا تكتسي فيها بعض التصاميم أي أهمية تجارية. وبناء عليه، يمكن الافتراض بأن المودعين ليس لديهم أي حافز استراتيجي لدمج الطلبات المتزامنة التي تعيّن أطرافاً متعاقدة مختلفة، لأن ذلك قد يتسبّب في تكبّد

---

[2] انظر(ي) الوثيقة H/LD/WG/14/3، الفقرة 7 والحاشية 5 ذات الصلة.

[3] انظر (ي) الاستعراض السنوي لنظام لاهاي لعام 2026، الموضوع الخاص: سلوكيات الإيداع المتعدد الأصناف بين المودعين نظام لاهاي.

[4] تم اختيار فترة أسبوع واحد لأنها تعكس الواقع العملي وهو ميول المودعين في غالب الأحيان إلى إيداع طلبات ذات صلة ضمن أصناف لوكارنو المختلفة على مدار عدة أيام متتالية، سواء كان ذلك بسبب إجراءات التحضير الداخلية أو التنسيق مع الممثلين. ويغطي هذا الإطار الزمني الإيداعات التي من المرجح أن تشكّل جزءاً ن استراتيجية إيداع واحدة، مع الحد من مخاطر ربط الطلبات غير المرتبطة والمودعة على فترات زمنية متباعدة.

[5] انظر(ي) *الاستعراض السنوي لنظام لاهاي لعام 2026*، الشكل S1.

تكاليف غير ضرورية. ومن ثم، ينبغي التركيز على طلبات التصاميم الدولية التي تعيّن الأطراف المتعاقدة ذاتها بالضبط. وعند النظر إلى تلك الإيداعات وحدها، تنخفض نسبة الطلبات المفترضة المتعددة الأصناف في عام 2025 إلى 16.6 في المائة من إجمالي الطلبات الدولية[6].

"2" وحتى ضمن تلك المجموعة الفرعية، لن يكون الدمج ممكناً من الناحية الإجرائية إلا إذا كانت جميع الأطراف المتعاقدة المعيّنة تقبل الإيداعات المتعددة الأصناف. وإذا كانت استراتيجية المودع تشمل أي طرف متعاقد يحتفظ بشرط الصنف الواحد، فسيظلّ المودع مضطراً إلى إيداع طلبات دولية منفصلة. ويكشف التحليل أنه من بين نسبة الـ 16.6 في المائة من الإيداعات المتزامنة التي تعيّن مجموعة الأطراف المتعاقدة ذاتها بالضبط، لا يستهدف سوى 31.9 في المائة منها حصرياً الولايات القضائية التي تقبل حالياً الإيداعات المتعددة الأصناف على المستوى المحلي، وهي الاتحاد الأوروبي واليابان والمملكة المتحدة[7]. وعند تطبيق ذلك على نسبة الـ 16.6 في المائة التي تم الكشف عنها بالفعل، فإن ذلك يقلّل مرة أخرى الحصة الحالية للطلبات التي يمكن عملياً دمجها في عام 2025 إلى ما يزيد قليلاً عن خمسة في المائة من إجمالي الطلبات الدولية، أي 547 طلباً.

14. وبعبارة أخرى، في ظل السيناريو الأكثر واقعية، لن تتأثر الغالبية العظمى من طلبات التصاميم الدولية — حوالي 95 في المائة — والإيرادات المرتبطة بها بالتعديل المقترح.

15. وحتى ضمن تلك النسبة المحدودة البالغة خمسة في المائة من الطلبات التي يمكن عملياً دمجها، فإن الأثر المالي على إيرادات المكتب الدولي يكون أقل حدة بفضل هيكل جدول الرسوم. والجدير بالذكر أن رسوم النشر تُحسب على أساس كل نسخة، وبالتالي لن تتأثر على الإطلاق في حال قام المودع بدمج تصاميم من أصناف مختلفة في طلب دولي واحد. وبالتالي، فإن أي انخفاض في إيرادات الرسوم ناجم عن دمج الطلبات سيقتصر على الفرق بين الرسوم الأساسية للتصميم الأول والرسوم الأساسية للتصاميم الإضافية، وهو هيكل ينطبق على كل من الرسوم الأساسية للطلب ورسوم التجديد المعيارية.

16. ووفقًا لما يرد في جدول رسوم نظام لاهاي (النافذ اعتباراً من 1 يوليو 2026)، تبلغ الرسوم الأساسية للطلب الدولي لتصميم واحد 397 فرنكاً سويسرياً في حين تبلغ الرسوم الأساسية للطلب الدولي لكل تصميم إضافي مدرج في الطلب الدولي نفسه 50 فرنكاً سويسرياً. ويتطلب إيداع طلبين دوليين منفصلين لتسجيل تصميمين ينتميان إلى صنفين مختلفين من أصناف لوكارنو دفع الرسوم الأساسية الخاصة بالتصميم الأول في كل طلب (397 فرنكاً سويسرياً × 2 = 794 فرنكاً سويسرياً في المجموع). وفي حال دمجهما في طلب واحد متعدد الأصناف، فإن هذين التصميمين سيخضعان بدلاً من ذلك لرسوم أساسية واحدة للتصميم الأول ورسوم أساسية واحدة للتصميم الإضافي (397 + 50 = 447 فرنكاً سويسرياً). وبالتالي، فإن الأثر المالي الناجم عن دمج طلبين في طلب واحد يقتصر على الفرق بين السيناريوهين، ويؤدي إلى انخفاض قدره 347 فرنكاً سويسرياً لكل طلب مدمج. وينطبق الحساب نفسه على رسوم التجديد، إذ يبلغ الفارق بين رسوم التصميم الأول (200 فرنك سويسري) والتصميم الإضافي (17 فرنك سويسري) 183 فرنكاً سويسرياً لكل طلب مدمج.

17. ويتطلب تطبيق تلك الأرقام أولاً وضع تقدير واقعي لعدد الطلبات التي يُحتمل دمجها. وتحقيقاً لذلك، قام المكتب الدولي بدراسة السلوك الفعلي للإيداع ضمن مجموعة مكونة من 547 طلباً مفترضاً متعدد الأصناف في عام 2025، تقتصر تعييناتها على الاتحاد الأوروبي و/أو اليابان و/أو المملكة المتحدة، وطبّق في ذلك منهجية "فترة الأسبوع الواحد" لتحديد الطلبات التي تشكّل جزءاً من استراتيجية الإيداع نفسها. ويشير ذلك التحليل إلى أن الطلبات البالغ عددها 547 طلباً ستُدمج في 131 طلباً، وبالتالي استيعاب ما يقارب 416 طلباً. وبناء عليه، سيبلغ الانخفاض السنوي المقدر حوالي 144,000 فرنك سويسري في رسوم الإيداع الأساسية وحوالي 76,000 فرنك سويسري لكل دورة تجديد، على افتراض أن يتم تسجيل كل الطلبات الدولية بنجاح وتجديدها لاحقًا.

18. وفيما يتعلق تحديداً برسوم التجديد، فإن الأثر المالي الفعلي على المدى البعيد سيتضاءل أكثر بسبب دورة الحياة الطبيعية للتصاميم الصناعية. ولا تتحول جميع الطلبات الدولية إلى تسجيلات دولية، كما أن عدداً كبيراً من التسجيلات الدولية لا يدوم دوام المدة القصوى للحماية بسبب عدم تجديدها من قبل أصحابها. وتشير البيانات إلى أن معدل التجديد الأول للتسجيلات الدولية بلغ 70.6 في المائة في عام 2025، وهو رقم يتناقص بشكل ملحوظ خلال فترات التجديد اللاحقة مع اقتراب التصاميم من نهاية عمرها التجاري. وعلى سبيل المثال، من بين جميع التصاميم التي تم تجديدها في عام 2025، لم تشكّل عمليات التجديد للمرة الثانية سوى 29.9 في المائة منها[8]. وبالتالي، فإن الحد الأقصى للانخفاض المفترض في إيرادات رسوم التجديد الناجم عن دمج الطلبات لن يتحقق بالكامل في الواقع العملي، ذلك أن معدلات التناقص المعيارية ستسهم بشكل طبيعي في التخفيف منه.

19. ومن شأن دمج الطلبات أن يؤدي، بالإضافة إلى تأثيره على إيرادات الرسوم، إلى تحقيق كفاءة تشغيلية للمكتب الدولي. وتُفرض رسوم المعالجة على مستوى الطلب، بما في ذلك عمليات التحقق من صحة الإجراءات الشكلية وإدارة المراسلات والإجراءات الإدارية، مرة واحدة لكل طلب بغض النظر عن عدد التصاميم التي يحتوي عليها. وبالتالي، في حال تم الدمج، سيقوم المكتب الدولي بمعالجة العدد الإجمالي نفسه من التصاميم ضمن عدد أقل من الطلبات، مما يحقق وفورات الحجم في عبء العمل التشغيلي. ومن شأن تلك

---

6 انظر(ي) *"الاستعراض السنوي لنظام لاهاي لعام 2026"*، الشكل S9.

7 انظر(ي) *الاستعراض السنوي لنظام لاهاي لعام 2026*، الشكل S13.

8 *انظر(ي) الاستعراض السنوي لنظام لاهاي لعام 2026*، الشكلان B14 وB16.

الوفورات أن تعوض جزئياً أي انخفاض في الإيرادات ناجم عن عملية الدمج، وينبغي أخذها في الاعتبار عند إجراء أي تقييم شامل للأثر المالي الصافي الناجم عن التعديل المقترح.

20. وبشكل عام، يؤكد التحليل المذكور أن أي انخفاض في الإيرادات يُعزى إلى دمج الطلبات سيكون محدودا النطاق (يقتصر على حوالي خمسة في المائة كحد أقصى من الطلبات الدولية في عام 2025)، وسيتم تخفيف حدته بشكل هيكلي من خلال تصميم جدول الرسوم والتناقص الطبيعي لتسجيلات التصاميم على مدار عمرها التجاري، وسيتم تعويضه جزئياً من خلال الوفورات التشغيلية الناتجة عن معالجة العدد الإجمالي نفسه من التصاميم ضمن عدد أقل من الطلبات.

انخفاض الإيرادات الناجم عن انصراف المستخدمين

21. يجب الموازنة بين الأثر المحدود لعملية الدمج المذكورة أعلاه ومخاطر الانصراف التدريجي للمستخدمين عن نظام لاهاي في حال عدم توفير خيار الإيداع المتعدد الأصناف.

22. وبالنسبة للمودعين الذين يستهدفون باستمرار وبالضبط الولايات القضائية المرنة عبر طلبات متعددة ومتزامنة، قد يشكّل شرط الصنف الواحد في نظام لاهاي عقبة إدارية ومالية يمكن للمودعين تفاديها تماماً من خلال الإيداع المباشر على المستوى الوطني أو الإقليمي. وفي هذه السيناريوهات، يمكن للمودعين أن يحققوا، من خلال إيداع مباشر واحد، ما يُجبرهم نظام لاهاي على تقسيمه إلى طلبات متعددة. وفي حال أخفق نظام لاهاي في تلبية تلك الاحتياجات الخاصة بالإيداع، فإن المسارات الوطنية أو الإقليمية المباشرة التي تقبل بالفعل الطلبات المتعددة الأصناف تمثّل بديلاً متاحاً بسهولة.

23. ويتمثّل الخطر الفعلي والفوري، وهو انصراف المستخدمين، في المجموعة المحددّة في الفقرة 13"2"، أي الطلبات المودعة في الوقت نفسه والتي تحدد حصرياً الولايات القضائية التي تقبل حالياً إيداع الطلبات المتعددة الأصناف على المستوى المحلي، وهي الاتحاد الأوروبي واليابان والمملكة المتحدة. وكما هو مذكور أعلاه، تمثّل تلك الطلبات حوالي خمسة في المائة من إجمالي الطلبات الدولية في عام 2025. ومع ذلك، يُظهر التحليل أن هذه النسبة قد شهدت نمواً سريعاً خلال الفترة بين عامي 2023 و2025.[9] ويشكّل الانصراف المذكور خطراً حاداً بشكل خاص في قطاعي التكنولوجيا والسيارات[10]، اللذين يُعدان من بين المصادر الأسرع نمواً لإيداعات التصاميم الدولية، واللذين تشمل منتجاتهما المعقدة بطبيعتها تصاميم تندرج في أصناف متعددة من أصناف لوكارنو[11].

24. ويؤدي تطبيق المجموعة نفسها المكونة من 547 طلباً على سيناريو الانصراف إلى صورة مالية مختلفة تماماً. فبدلاً من أن يخسر المكتب الدولي فقط فارق الرسوم المتعلق بالطلبات التي تم استيعابها، فإنه سيخسر إجمالي إيرادات الرسوم المرتبطة بكل طلب من الطلبات البالغ عددها 547 طلباً. ووفقًا للبيانات الداخلية، بلغ إجمالي الرسوم التي جمعها المكتب الدولي فيما يتعلق بتلك الطلبات البالغ عددها 547 طلباً 498,609 فرنك سويسري، بما في ذلك الرسوم الأساسية ورسوم النشر والرسوم المتعلقة بالوصف[12]، باستثناء رسوم التعيين. وعلاوة على ذلك، فإن الخسارة المقدرة في إيرادات رسوم التجديد المرتبطة بمجموعة الطلبات البالغ عددها 547 طلباً ستبلغ حوالي 109,000 فرنك سويسري لكل دورة تجديد، على افتراض أن يتم تسجيل كل الطلبات الدولية بنجاح وتجديدها لاحقاً. أما في إطار سيناريو الدمج، فيُقدَّر الانخفاض السنوي في رسوم الطلب الأساسية بما يبلغ 144,000 فرنك سويسري، مع عدم تأثر رسوم النشر تماماً، ونحو 76,000 فرنك سويسري لكل دورة تجديد. وبالتالي، فإن الخسارة في الإيرادات الناتجة عن انصراف المستخدمين تفوق بكثير تلك الناتجة عن الدمج، سواء في إيرادات رسوم الطلبات أو رسوم التجديد.

شواغل يخصوص الاعتماد الواسع النطاق على القاعدة المقترحة 8(ثانياً)

25. حذّرت بعض الوفود ورابطات المستخدمين من احتمال استفادة العديد من الأطراف المتعاقدة من الإعلان المنصوص عليه في القاعدة المقترحة 8(ثانياً)، مما سيسمح للأطراف المتعاقدة بالإبقاء على شرط الصنف الواحد. ولاحظت تلك الوفود أنه في حال أخطر عدد كبير من الأطراف المتعاقدة بإعلان بموجب القاعدة المقترحة 8(ثانياً)، فإن الفوائد العملية للتعديل ستكون محدودة.

26. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الإعلانات المقدمة بموجب القاعدة المقترحة 8(ثانياً) لن تؤدي إلى إدخال تعقيدات إجرائية تتجاوز الإطار الحالي. وتسمح وثيقة جنيف (1999) لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (المشار إليها فيما يلي بعبارة "وثيقة جنيف")، بالفعل، بتقديم إعلانات في ظل شروط معينة، بما في ذلك بموجب المادة 13(1)، وقد عمل نظام لاهاي منذ

---

[9] ارتفعت هذه النسبة من 23.3 في المائة من الطلبات المتعددة الأصناف التي تعيّن الأطراف المتعاقدة نفسها في عام 2023 إلى 31.9 في المائة في عام 2025. *انظر(ي) الاستعراض السنوي لنظام لاهاي لعام 2026*، الشكل S13.

[10] *انظر(ي) الاستعراض السنوي لنظام لاهاي لعام 2026*، الشكل S4.

[11] ضمن قطاع السيارات، تشكّل أصناف محدّدة، مثل الصنف 12 من تصنيف لوكارنو (وسائل النقل) والصنف 26 من ذلك التصنيف (أجهزة الإضاءة)، بمفردها ما يقارب 21 في المائة من إجمالي الطلبات المتعددة الأصناف. وفيما يتعلق بقطاع التكنولوجيا، يُعد الصنف 14، الذي يشمل واجهات المستخدم المصورة (GUI)، أحد أكثر أصناف لوكارنو اختياراً. وفي هذا السياق، تكشف الدراسة عن أنماط قوية في الإيداع المشترك يتم فيها غالباً إقران صنف لوكارنو 14 مع مجموعة متنوعة من الأصناف الأخرى، وأبرزها صنف لوكارنو 12 (وسائل النقل؛ الذي يمثل 10.1 في المائة من الإيداعات المتعددة الأصناف)، وصنف لوكارنو 13 (معدات لإنتاج الطاقة الكهربائية؛ 7.3 في المائة)، وصنف لوكارنو 15 (ماكينات غير مشمولة في أصناف آخرى؛ 7.0 في المائة). انظر(ي) *الاستعراض السنوي لنظام لاهاي لعام 2026*، الشكلان S5 وS6.

[12] الرسوم المتعلقة بالوصف هي الرسوم الإضافية التي تُفرض عندما يتجاوز عدد كلمات الوصف 100 كلمة، وتبلغ 2 فرنك سويسري لكل كلمة تزيد عن 100 كلمة. انظر(ي) *جدول رسوم نظام لاهاي*.

فترة طويلة بتلك الآليات لمراعاة الاختلافات في التشريعات المحلية[13]. وتماشياً مع هذه الممارسة الراسخة، فإن الإعلانات المقدمة بموجب القاعدة 8(ثانياً) ستوفر ببساطة المرونة للأطراف المتعاقدة والشفافية للمستخدمين، الذين سيتمكنون من اتخاذ قرارات مستنيرة من خلال تحديد الأطراف المتعاقدة التي تقبل الطلبات المتعددة الأصناف.

27. وعلاوة على ذلك، ففي حين يُتوقع أن تقدم أطراف متعاقدة عديدة في البداية الإعلان بموجب القاعدة الجديدة المقترحة 8(ثانياً)، بما يعكس التشريعات المحلية الحالية للأطراف المتعاقدة، فمن المتوقع أيضاً أن يتم سحب تلك الإعلانات تدريجياً نتيجة للتطورات التشريعية العالمية واتجاهات التنسيق، على النحو المذكور في الفقرة 2 أعلاه.

التوافق مع الإعلانات المقدمة بموجب المادة 13(1)

28. أُثيرت شواغل بشأن التوافق بين اقتراح إلغاء شرط الصنف-الواحد والأحكام المحلية التي تشترط وحدة التصميم، ولا سيما عندما ينص القانون المحلي على أنه، بالإضافة إلى الامتثال لشرط وحدة التصميم، يجب أن تنتمي جميع التصاميم الواردة في طلب واحد إلى صنف لوكارنو نفسه.

29. وفي هذا الصدد، وكما هو موضح في الفقرة 31 من الوثيقة H/LD/WG/14/3، لن يتعارض الإلغاء المحتمل لشرط الصنف الواحد مع الإعلانات الحالية المقدمة بموجب المادة 13(1) من وثيقة جنيف. وستظل تلك الإعلانات سارية على الطلبات الدولية التي تعيّن الأطراف المتعاقدة التي أصدرتها، مما يضمن احترام الشروط القانونية المحلية المتعلقة بوحدة التصميم.

30. وهناك توافق تام بين الإعلانات المقدمة بموجب المادة 13(1) والقاعدة الجديدة المقترحة 8(ثانياً) وحيثما تفرض التشريعات المحلية شروطاً تتعلق بكل من وحدة التصميم ووحدة الصنف، يمكن للطرف المتعاقد، بالتالي، الإبقاء على إعلانه الحالي بموجب المادة 13(1) مع تقديم إعلان جديد بموجب القاعدة 8(ثانياً)[14].

31. وبالإضافة إلى ذلك، استفسر أحد الوفود عما إذا كان يتعين على الطرف المتعاقد الذي قدم إعلاناً بموجب المادة 13(1) أن يقدم إعلاناً إضافياً بموجب القاعدة الجديدة المقترحة 8(ثانياً). ويعتمد الجواب على الطريقة التي صيغ بها الإعلان المقدم بموجب المادة 13(1). فعلى سبيل المثال، عندما يقصر الإعلان المقدم بموجب المادة 13(1) نطاق الطلب الدولي على تصميم واحد وأشكاله المختلفة، فإن إدراج تصاميم تنتمي إلى أصناف مختلفة من أصناف لوكارنو يكون مستبعداً بالفعل. وفي هذه الحالة، لن يكون من الضروري تقديم إعلان إضافي بموجب القاعدة 8(ثانياً).

الأعباء الإدارية الواقعة على عاتق المكاتب والمودعين

32. حذّر أحد الوفود من أن إلغاء شرط الصنف-الواحد قد يؤدي إلى زيادة عدد حالات الرفض في الولايات القضائية التي تنص تشريعاتها المحلية على وجوب أن تنتمي جميع التصاميم الواردة في طلب واحد إلى صنف لوكارنو نفسه. وفي تلك الحالات، قد يضطر المودعون الذين يعيّنون تلك الأطراف المتعاقدة إلى تقسيم الطلب إلى طلبات لإيداعه على المستوى الوطني أو الإقليمي، مما يؤدي إلى تكاليف وإجراءات إدارية إضافية. وأشار الوفد إلى أن ذلك قد يؤثر على كفاءة الإجراءات أمام المكاتب الوطنية، وكذلك على سهولة الإجراءات المتاحة عموماً للمودعين.

33. وقد أدرك المكتب الدولي تلك الشواغل، وسيتخذ خطوات لتنفيذ إطار شامل للشفافية بهدف الحد من تلك النتائج بشكل فعال. وعلى وجه التحديد، سيوفر إرشادات واضحة وعملية للمودعين من خلال إعداد قائمة تُبرز بوضوح الأطراف المتعاقدة التي أصدرت إعلاناً بموجب القاعدة الجديدة المقترحة 8(ثانياً). وستُتاح تلك المعلومات للمودعين في مرحلتين متميزتين: في مرحلة ما قبل الإيداع، ستُتاح من خلال المواد الإعلامية ذات الصلة على موقع الويبو الإلكتروني؛ وعند الإيداع، ستُدرج في الاستمارة DM/1 وواجهة الإيداع الإلكتروني، حيث سيُطلق تنبيه ديناميكي في حالة وجود تناقض في بيانات الطلبات.

34. وسيتيح هذا النهج المكون من مستويين للمودعين إمكانية اتخاذ قرارات مستنيرة تماماً وتكييف استراتيجية الإيداع الخاصة بهم منذ البداية، مما يقلّل بشكل فعال من مخاطر التعرض لحالات رفض إضافية. وعلى أي حال، وبما أن التعديل المقترح هو تعديل اختياري وليس إلزامي، يمكن للمودعين الذين يرغبون في تفادي أي مخاطر محتملة من هذا القبيل الاستمرار ببساطة في إيداع طلبات أحادية الصنف.

الاعتبارات التقنية والتشغيلية

35. وفيما يتعلق بالآثار التقنية المترتبة على إلغاء شرط الصنف-الواحد، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن ما إذا كان يلزم إجراء أي تغييرات على نسق البيانات الإلكترونية للمنشورات والوثائق التي يرسلها المكتب الدولي إلى المكاتب. وبناءً على التقييم الذي أجراه المكتب الدولي، يتوافق هيكل أنساق بيانات المدخلات والمخرجات مع إلغاء شرط الصنف-الواحد، ولن يتطلب إدراج الطلبات

13 انظر(ي) الفقرات من 27 إلى 29 من الوثيقة H/LD/WG/14/3.

14 انظر(ي) الفقرتين 32 و33 من الوثيقة H/LD/WG/14/3.

المتعددة-الأصناف إجراء أي تغييرات على تلك الهياكل الخاصة بأنساق البيانات. وعلى وجه الخصوص، سيتواصل التعبير عن المعلومات الواردة في الوسم "com:LocarnoClass" في هيكل XML بأرقام عربية، بغض النظر عما إذا كان التسجيل يتضمن تصاميم تنتمي إلى أصناف مختلفة من أصناف لوكارنو.

36. ويتزامن التعديل المقترح على اللائحة التنفيذية أيضاً مع التحسينات المزمع إدخالها على قاعدة البيانات العالمية للتصاميم، والمقرّر إطلاقها بحلول نهاية عام 2026، والتي تهدف إلى تحسين إمكانية النفاذ إلى التصاميم ضمن التسجيلات الدولية وإمكانية البحث عنها. وستكون إحدى الميزات الرئيسية قيد التطوير هي إمكانية البحث بشكل فردي عن كل تصميم من التصاميم المدرجة في تسجيل متعدد التصاميم. وسيساعد ذلك التحسين المكاتب والمستخدمين بشكل أكبر في العثور على التصاميم المعنية وفحصها، بغض النظر عما إذا كان التسجيل الدولي يشمل تصاميم أحادية الصنف أم متعددة الأصناف.

37. ومن الشواغل الأخرى التي أثيرت تشغيل حاسبة رسوم نظام لاهاي، إذ تختلف رسوم التعيين بالنسبة لبعض الأطراف المتعاقدة وفقاً لصنف لوكارنو المحدّد في الطلب الدولي[15]. وفي هذا الصدد، وفي حال إلغاء شرط الصنف الواحد، يعتزم المكتب الدولي تحديث حاسبة رسوم نظام لاهاي بحيث يتلقى المودعون تقديرات للرسوم مخصصة وفقًا للتعيينات المستهدفة وأصناف لوكارنو المختارة. وسيضمن ذلك التحديث أنه عندما يعتزم المودع إيداع طلب متعدد الأصناف يعيّن فيه طرفاً متعاقداً يطبق رسوم تعيين بحسب الصنف[16]، فإن الحاسبة ستتعرف على تلك المقاييس وتعدل التقدير وفقاً لذلك. وتوفير هذا المستوى من الدقة في مرحلة ما قبل-الإيداع سيساعد المودعين على اتخاذ قرارات مستنيرة، وتقدير الرسوم اللازمة، وتفادي التكاليف غير المتوقعة.

الجدول الزمني والدخول حيز النفاذ

38. أبرزت عدة وفود أهمية إتاحة وقت كافٍ قبل بدء نفاذ أي تعديل يلغي شرط الصنف الواحد. وفي هذا الصدد، لوحظ أن تحديد تاريخ لبدء النفاذ يتوافق مع التطورات التشريعية الجارية في بعض الولايات القضائية من شأنه أن يسهّل عملية الانتقال ويجنّب حالات قد تشعر فيها الأطراف المتعاقدة بأنها مضطرة إلى إصدار إعلان بموجب القاعدة المقترحة 8(ثانياً) بشكل مؤقت، لتسحبه بعد ذلك بوقت قصير[17].

39. وإذا قرّر الفريق العامل تأييد الاقتراح في هذه الدورة، فسيعرضه على جمعية اتحاد لاهاي في عام 2027 لاعتماده. وعليه، وبالنظر إلى إجراءات اتخاذ القرار-في ظل نظام لاهاي والجدول الزمني للاجتماعات ذات الصلة، فإن أقرب موعد عملي للدخول حيز التنفيذ سيكون 1 يناير 2028، أي بعد عام واحد من تاريخ بدء النفاذ المقترح في الوثيقة H/LD/WG/14/3.

40. ومن شأن ذلك التاريخ المؤجل لبدء النفاذ أن يتيح للمستخدمين الوقت الكافي للتعرف على الإطار الجديد. وسيتيح أيضاً الوقت الكافي للأطراف المتعاقدة لتقييم الحاجة إلى تقديم إعلان بموجب القاعدة الجديدة المقترحة 8(ثانياً)، وللمكتب الدولي لتنفيذ التحديثات اللازمة على موارد المعلومات العامة وأدوات الإيداع.

تعديل على القاعدة المقترحة 8(ثانياً)

41. في أعقاب المناقشات التي دارت خلال الدورة الرابعة عشرة، كشف المكتب الدولي عن سيناريو محدّد يستلزم إجراء تعديل على الصيغة المقترحة للقاعدة الجديدة 8(ثانياً). وبحسب الصيغة الحالية الواردة في المرفق الثاني من الوثيقة H/LD/WG/14/3، لا يجوز تقديم إعلان بموجب القاعدة 8(ثانياً) إلا قبل شهرين على الأقل من دخول تلك القاعدة حيز النفاذ أو عند إيداع وثيقة التصديق على وثيقة جنيف أو الانضمام إليها. وبالتالي، إذا قام أحد الأطراف المتعاقدة، ممن تعتمد على إعلان قائم بموجب المادة 13(1) للحفاظ على شرط الصنف الواحد، بسحب ذلك الإعلان في وقت لاحق، فسيُمنع من إصدار إعلان جديد بموجب القاعدة 8(ثانياً) في وقت لاحق، حتى لو ظل تشريعه المحلي يشترط وحدة الصنف. ولمعالجة هذه الحالة وضمان أن يراعي الإطار جميع السيناريوهات المحتملة، يُقترح تعديل مشروع نص القاعدة 8(ثانياً) لتكون بالصيغة الواردة في المرفق، وذلك للسماح لأي طرف متعاقد بتقديم إعلان بموجب تلك القاعدة عند سحب إعلان بموجب المادة 13(1) من وثيقة جنيف.

---

15 انظر(ي) الحاشية 7 من الوثيقة H/LD/WG/14/3.

16 في الوقت الحالي، تعد جمهورية كوريا الطرف المتعاقد الوحيد الذي يطبق رسوم تعيين بحسب الصنف.

17 أشير إلى التطورات التشريعية الجارية في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، ولا سيما التوجيه ((EU2024/2823 الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ 23 أكتوبر 2024 بشأن الحماية القانونية للتصاميم، والذي ينص، في جملة أمور، على إلغاء شرط الصنف الواحد-على مستوى الاتحاد الأوروبي. وأمام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مهلة حتى 9 ديسمبر 2027 لتحويل ذلك التوجيه إلى قوانين وطنية. وبناءً على ذلك، إذا دخل إلغاء شرط الصنف-الواحد في إطار نظام لاهاي حيز النفاذ قبل الموعد النهائي للتحويل (كما هو متوخى في الوثيقة H/LD/WG/14/3 مع اقتراح دخول حيز النفاذ في 1 يناير 2027)، فقد تضطر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى إصدار إعلان بموجب القاعدة المقترحة 8(ثانياً) بشكل انتقالي، لتسحب ذلك الإعلان بمجرد تنفيذ التوجيه على المستوى الوطني.

الخلاصة

42. يؤكد تحليل التعليقات التي أُبديت خلال الدورة الرابعة عشرة وجود تأييد واسع النطاق لاقتراح إلغاء شرط الصنف الواحد. وكما تؤكد بيانات الإيداع التجريبية، لن يؤدي تسهيل إيداع الطلبات المتعددة الأصناف إلى تعزيز مرونة نظام لاهاي وجاذبيته فحسب، بل سيساهم كذلك في التكيف بشكل أفضل مع الواقع العملي لتطوير المنتجات وحماية التصاميم في العصر الحالي.

43. وأجري تقييم شامل للشواغل التي أبديت حيال الأثر المالي المحتمل لهذا التعديل، وتبين أن ذلك الأثر محدود ويمكن معالجته. وتمثّل الحصة الفعلية للطلبات التي يمكن عملياً دمجها في الوقت الحالي ما يزيد قليلاً عن خمسة في المائة من إجمالي الطلبات الدولية في عام 2025. وعلاوة على ذلك، يضمن هيكل جدول الرسوم بطبيعته الحفاظ على إيرادات رسوم النشر، التي تُحسب على أساس كل نسخة، وبالتالي ستظل مستقرة بغض النظر عن أي دمج للطلبات. كما أن أي انخفاض محتمل في الإيرادات سيُعوض جزئياً بالوفورات التشغيلية الناتجة عن قيام المكتب الدولي بفحص العدد الإجمالي نفسه من التصاميم ضمت عدد أقل من الطلبات. وعلى العكس من ذلك، يشكّل عدم التكيف مع الممارسات الجديدة المتعلقة بالإيداع المتعدد الأصناف تهديدًا مالياً خطيراً وفورياً للنظام: انصراف عدد متزايد من المستخدمين نحو المسارات الوطنية أو الإقليمية المباشرة التي تسمح بالفعل بتقديم طلبات متعددة الأصناف، مما يحرم المكتب الدولي من جميع الإيرادات المرتبطة بذلك، بما في ذلك الرسوم الأساسية ورسوم النشر والوصف والتعيين، فضلاً عن جميع إيرادات التجديد اللاحقة. وعليه، فإن خطر انصراف المستخدمين ينطوي على أثر أكثر ضرراً بكثير من الأثر الجزئي والمحدود لعملية دمج الطلبات. ولذلك، فمن الضروري ضمان قدرة نظام لاهاي على المنافسة لتمكين استدامته المالية على المدى البعيد.

44. وأخيراً، تم تعديل مشروع القاعدة الجديدة المقترحة 8(ثانياً) بحيث تعالج بشكل شامل السيناريوهات التي تنطوي على إعلانات بموجب المادة 13(1) من وثيقة جنيف. وإلى جانب اقتراح بدء النفاذ في 1 يناير 2028، يوفر هذا الإطار للأطراف المتعاقدة والمستخدمين والمكتب الدولي المرونة والوقت الكافي لمواءمة التشريعات، والتكيف التقني، وزيادة الوعي.

45. *إن الفريق العامل مدعو إلى القيام بما يلي:*

"1" النظر في مضمون هذه الوثيقة؛

"2" والبت في توجيه توصية إلى جمعية اتحاد لاهاي باعتماد التعديلات المقترح إدخالها على القاعدتين 7 و33 من اللائحة التنفيذية، فضلاً عن إدخال القاعدة 8(ثانياً) الجديدة، بصيغتها المبيَّنة في مرفق هذه الوثيقة، وبأن يكون تاريخ الدخول حيز النفاذ 1 يناير 2028.

[يلي ذلك المرفق]

اللائحة التنفيذية
لوثيقة جنيف (1999)
لاتفاق لاهاي بشأن
التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية

(نصّ نافذ في [....])

القاعدة 7

الشروط المتعلقة بالطلب الدولي

[...]

~~(7) [*وجوب إدراج كل المنتجات في الصنف ذاته*] يجب أن تندرج كل المنتجات التي تجسد التصاميم الصناعية التي يتعلق بها الطلب الدولي أو التي تستعمل التصاميم الصناعية بالاقتران بها في الصنف ذاته من التصنيف الدولي.~~

[...]

القاعدة 8 (ثانيا)

شرط خاص بشأن وحدة الصنف

(1) [*الإشعار بالإعلان*] يجوز لأي طرف متعاقد، ينص تشريعه على أن تندرج كل المنتجات التي تجسد التصاميم الصناعية التي يتعلق بها الطلب الدولي أو التي تستعمل التصاميم الصناعية بالاقتران بها في الصنف ذاته من التصنيف الدولي، أن يخطر المدير العام بذلك بموجب إعلان قبل تاريخ دخول هذه القاعدة حيز النفاذ بشهرين على الأقل أو عندما يصبح طرفاً في الوثيقة أو يسحب إعلانا قُدِّم بموجب المادة 13(1). ومع ذلك، لا يؤثر ذلك الإعلان في حق المودع في تضمين الطلب الدولي تصميمين صناعيين أو أكثر وفقا للمادة 5(4) حتى إذا ورد في الطلب تعيين الطرف المتعاقد الذي تقدم بالإعلان.

(2) [*أثر الإعلان*] يسمح أي إعلان من ذلك القبيل لمكتب الطرف المتعاقد الذي تقدم بالإعلان بأن يرفض آثار التسجيل الدولي بناء على المادة 12(1) بانتظار استيفاء الشرط موضع الإخطار بموجب الفقرة (1)، ما دام الشرط الذي يقوم عليه الإعلان ساريا في الطرف المتعاقد.

(3) [*رسوم أخرى مستحقة عن تقسيم التسجيل*] إذا تم تقسيم تسجيل دولي لدى المكتب المعني عقب توجيه إخطار بالرفض وفقا للفقرة (2) بغية التغلب على سبب رفض ورد ذكره في الإخطار، جاز لذلك المكتب أن يفرض الرسم المطبق بموجب تشريعه الوطني نظير معالجة الطلب الجزئي.

(4) [*سحب الإعلانات*] يجوز سحب أي إعلان قُدِّم وفقا للفقرة (1) في أي وقت كان بموجب إخطار موجه إلى المدير العام. ويدخل سحب الإعلان حيز النفاذ ما أن يتسلم المدير العام الإخطار أو في أي تاريخ لاحق لذلك ومبيَّن في الإخطار.

[...]

القاعدة 33

تعديل بعض القواعد

[...]

(2) [*شرط أغلبية الأربعة أخماس*] يقتضي تعديل الأحكام التالية من اللائحة التنفيذية والفقرة (3) من هذه القاعدة أغلبية أربعة أخماس الأطراف المتعاقدة الملزمة بالوثيقة:

"1" [حذفت] ~~القاعدة 7(7)؛~~

"2" والقاعدة 9(3)(ب)؛

"3" والقاعدة 16(1)~~(أ)~~؛

"4" والقاعدة 17(1)"3".

[...]

[نهاية المرفق والوثيقة]